إطار رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية

أداة لدعم المَيزنة وإصلاح السياسة المالية

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.6/2019/8/Rev.1
26 November 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

إطار رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية

أداة لدعم المَيزنة وإصلاح السياسة المالية

الأمم المتحدة
بيروت، 2019

موجز

لا تزال معظم الحكومات في المنطقة العربية تواجه تحديات في تحديد وجهة النفقات العامة حسب أولويات التنمية الاجتماعية والاستدامة المالية الكلية. وكثيراً ما توزّع اعتمادات الميزانية التي تدعم برامج وسياسات متعددة ومتداخلة على نحو غير ملائم أو غير كاف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظراً إلى ما تتعرض له الميزانيات العامة في البلدان العربية من ضغوط، لا تتسم مثل هذه الإدارة للنفقات بالاستدامة.

ويمكن للرصد الشامل للنفقات الاجتماعية العامة أن يحسّن من كفاءة مخصصات الميزانية وفعالية عملية الميزنة، ويسهم في ترشيد عناصر الإنفاق ويدعم تحقيق أهداف مختلفة، بما في ذلك تقديم خدمات عامة جيّدة، وتعميم التنمية الشاملة للجميع والاستقرار، وتحسين النمو الاقتصادي والإيرادات مع الوقت. لذلك، تقدّم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الدعم إلى الدول الأعضاء في إنشاء إطار لرصد النفقات الاجتماعية، كإطار متكامل لدعم سياسات المالية الكلية وأهداف التنمية المستدامة. وقد أطلقت مشروعاً تجريبياً في الأردن وتونس.

وتقترح هذه الوثيقة إطاراً مبتكراً: مرصد للإنفاق الاجتماعي (SEM). يتماشى النهج المفاهيمي مع أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، سيوفر المرصد مقياساً شاملاً للإنفاق الاجتماعي العام في سبعة مجالات وهي: (أ) التعليم؛ (ب) الصحة والتغذية؛ (ج) الإسكان والمرافق المجتمعية؛ (د) التدخلات في سوق العمل وخلق فرص العمل؛ (ه) الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي؛ (و) الفنون والثقافة والرياضة؛ و(ز) حماية البيئة. يتم تعيين المؤشرات إلى المستفيدين الرئيسيين عبر الأفراد والأسر والمجتمعات. إن الإطار مرن ويمكن تكييفه مع الخصائص الوطنية. إن الدول الأعضاء مدعوة إلى إنشاء مرصد النفقات الاجتماعية وفقاً لسياقاتها الوطنية كأداة تسهم في تحسين تحديد وجهة الميزانيات من أجل دفع النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تمهيد

يطول النقاش في موضوع مخصصات الميزانيات الوطنية لدعم السياسات الاجتماعية، الذي أصبح سبباً من أسباب الانقسامات السياسية في العالم. ففي العديد من البلدان، تستند البرامج الانتخابية والبرامج السياسية التنافسية إلى نماذج مختلفة للنفقات الاجتماعية قادرة على إحداث تغيير إيجابي. وفي اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة تأكيدٌ على ضرورة إعادة النظر في الحيّز المالي وتوسيعه، وفي الوقت نفسه إيجاد طرق مبتكرة لتحديد النفقات على تدخلات اجتماعية فعالة. والتزام خطة عام 2030 بعدم إهمال أحد يتطلّب وضع نماذج مبتكرة في الإنفاق الاجتماعي تتّسم بالمرونة وبالقدرة على الاستجابة إلى الاحتياجات المتغيرّة للمجتمعات، وتراعي السياسات المالية الكلية.

ولمواجهة الأزمة المالية العالمية لعام 2008، تسلحت الحكومات العربية بمجموعة من التدخلات الاجتماعية، على غرار التحويلات المالية المباشرة وغير المباشرة ورفع الحد الأدنى للأجور والمساعدات النقدية المباشرة. وقد كشفت هذه التدخلات الرسمية عن الحاجة إلى رؤية مؤسسية وإلى نموذج قائم على السياسات في مجال النفقات الاجتماعية. إلا أن عمليات تعديل السياسات المالية وإعادة النظر في مخصصات الميزانية على نطاق واسع لا تخلو من التعقيد. وشكلت انتفاضات عام 2011 صدمة أخرى كان لها وقْعُ الزلزال، عندما طالبت شعوب عربية بالمساواة والعدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي. وفي إطار أهداف التنمية المستدامة، التزمت الحكومات العربية بمبدأ "عدم إهمال أحد". وتتيح لها أداة رصد النفقات الاجتماعية المقترحة إمكانية إعادة النظر في تدخلات السياسات الاجتماعية ومراجعتها وتعديلها، بما يدعم هذا الالتزام، ويحقّق أهداف التنمية المستدامة.

وتشكل هذه الأداة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إجراءً ملموساً للتفكير في تدخلات في السياسة الاجتماعية والحيّز المالي تتواءم مع الميزانيات الوطنية وسياسات الاقتصاد الكلي. ومفهوم رصد النفقات الاجتماعية ليس جديداً في العالم، فقد نُفِّذ في أمريكا اللاتينية والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لكنه ثوريٌّ في المنطقة العربية. وهو يهدف إلى دحض أسطورة المحظورات، من قبيل إعادة تخصيص النفقات وإعادة توزيع الإعانات المالية، من خلال التأكيد على إمكانية إعادة النظر في عملية الاستهداف، لما فيه خير المجتمع. وتتضاعف أهمية رصد النفقات في وقتٍ تعاني فيه المنطقة العربية من أزمة في الميزانية، ومن تقلبات في أسعار النفط، ومرورها بفترة من الاضطرابات السياسية الناجمة عن النزاعات وحالات عدم الاستقرار. والحكومات شديدة القلق اليوم حيال السياسة المالية ومخصصات النفقات الاجتماعية وكيفية تحديد أفضل الطرق لتجنب الخسائر في المكتسبات الاجتماعية.

وتنطوي أداة الرصد على إطار يَسْهُلُ تكييفه مع السياقات الوطنية، ويعتمد على القدرات والموارد المحلية. ويمكن تحويله إلى أداة بسيطة ولكنها فعّالة ومُصَمَّمَة لتحقيق الكفاءة في إنفاق الدولة على السياسات الاجتماعية. وقد تختلف البلدان في ما تصفه بالنفقات الاجتماعية وفي ما إذا كان من الممكن أن تُدرِج فيها بعض النفقات على غرار المِنح الدراسية وأموال الأوقاف. لكن لا خلاف بينها في أن أداة رصد النفقات الاجتماعية تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة التي تشكِّل قاسماً مشتركاً بين مختلف السياقات. ومع ذلك، لا يمكن اعتبارها أداةً ناجحة إلا إذا التزمت الحكومات الوطنية باعتمادها وبإنشاء بنى أساسية للبيانات المتصلة بها. ولا بد أيضاً من اعتماد نهَجٍ قائمٍ على مشاركة مختلف الجهات المعنية، لإضفاء الطابع الوطني على الأداة. وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة العربية تستوفي هذين الشرطين. وقد أشادت اللجنة التنفيذية للإسكوا، في اجتماعها السادس المعقود في مراكش في 14 و15 حزيران/يونيو 2019، بمشروع أداة الرصد، وأشارت إلى أهمية تكييفها مع السياقات المختلفة في البلدان العربية. وأوصت البلدان الأعضاء بالتنسيق مع الأمانة التنفيذية لتطوير الإطار

واستخدامه لتحديد الجوانب المختلفة للنفقات العامة، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاستدامة في السياسة المالية الكلية. وكُلُّنا أمل بأن تستخدم الدول الأعضاء في الإسكوا هذه الأداة لإعادة التفكير وإعادة النظر في النفقات الاجتماعية، وإعادة تخصيصها بطرقٍ تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتؤدي إلى رفاه المجتمعات، من دون إهمال أحد.

رولا دشتي
الأمينة التنفيذية
للإسكوا

شكر وتقدير

مشروع "إطار رصد النفقات الاجتماعية للدول العربية" هو ثمرة الجهود المشتركة التي بذلها فريق مشترك بين الشُعَب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بقيادة نيرنجان سارنجي من شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي مع عمر هاكوز من شعبة الإحصاء وأسامة صفا من شعبة التنمية الاجتماعية. وساهمت دانا حمدان وهبة شحادة بمدخلات بحثية قيّمة في تطوير مؤشرات إطار رصد النفقات الاجتماعية وشروحها.

وساهم الزملاء من مختلف الشُعَب في الإسكوا بمدخلات مواضيعية في أبعاد ومؤشرات محددة في إطار الرصد، وهم رُبى عرجا من مركز المرأة في الإسكوا؛ وكارول شوشاني شرفان والياس غضبان من شُعبة سياسات التنمية المستدامة؛ وخالد أبو اسماعيل ويعرُب بدر من شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي؛ ومحمد نوّار العوا من شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية؛ ووفاء أبو الحسن من شعبة الاحصاءات.

واستفاد إطار الرصد من المناقشات مع ممثلي الدول الأعضاء والإسهامات التي قدموها خلال حلقة عمل إقليمية والاجتماع السادس للجنة التنفيذية للإسكوا وحلقات عمل وطنية عُقدت في الأردن وتونس والكويت، شارك فيها عددٌ من الوزارات التنفيذية، على الشكل التالي:

(أ) تونس: الوكالة التونسية للتعاون الفني، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ومركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، ووزارة المالية، ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والمعهد الوطني للإحصاء، ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن؛

(ب) الأردن: وزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة المالية، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والمجلس الأعلى للسكان، والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وصندوق المعونة الوطنية، ووزارة التنمية الاجتماعية، والديوان الملكي الهاشمي، ودائرة الإحصاءات العامة؛

(ج) الكويت: وزارة المالية، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والإدارة المركزية للإحصاء، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية؛

(د) المغرب (ممثلة في ورشة العمل الإقليمية بـ:) وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية؛

(هـ) دولة فلسطين (ممثلة في ورشة العمل الإقليمية بـ:) وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة المالية والتخطيط.

واستفادت المناقشات من مشارَكة منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك شبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية ومنظمة أوكسفام الدولية وجمعية التنمية الدولية ومكتب المنسّق المقيم للأمم المتحدة في الأردن وتونس ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في الأردن وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

ونتوجه بالشكر إلى قسم المؤتمرات في الإسكوا على التحرير والترجمة وخدمات التصميم. ونشكر مرال تاشجيان وسهام السبع على مساعدتهما الإدارية في تنظيم حلقات العمل الوطنية والإقليمية.

والشكر موصول لخولة مطر، النائبة السابقة للأمين التنفيذي للإسكوا، على الدعم والتوجيه في المرحلة الأولى من المشروع. ونُعْربُ عن تقديرنا لتارسيسيو ألفاريز ومارتي أنتولا وكريم خليل وليلى حليوة على ما قدموه من مساهمات حسّنت إطار العمل.

ونتوجه بخالص شكرنا إلى رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للإسكوا، على الدعم والتوجيه والمشورة، وعلى الرؤية العميقة، والملاحظات المواضيعية.

وأخيراً، فهذا العمل هو ثمرة ما بذله نيرنجان سرانجي من جهد دؤوب وتنسيق وقيادة فنية، مع فريقه الذي لم يوفر جهداً ليبصر هذا المشروع النور.

السيد محمد المختار محمد الحسن
مدير
شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي
الإسكوا

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تمهيد		v
شكر وتقدير		vii
مقدمة	7-1	1
الفصل		
أولاً- إطار لعرض النفقات الاجتماعية	**13-8**	**2**
ثانياً- الأبعاد والمؤشرات.....	**24-14**	**4**
ثالثاً- تعيين المؤشرات إلى المستفيدين الرئيسيين	**27-25**	**6**
رابعاً- خلاصة: مرصد الإنفاق الاجتماعي كأداة لدعم خيارات الموازنة والسياسة...	**29-28**	**7**

المرفقات

المرفق الأول- إطار رصد النفقات الاجتماعية: الأبعاد والمؤشرات..... 9

المرفق الثاني- شرح المؤشرات 13

مقدمة

1- تحديد وجهة الميزانيات العامة لتلبية الطموحات والاحتياجات المتزايدة للسكان هو من الشواغل الرئيسية للحكومات في جميع أنحاء العالم في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي البلدان العربية صارت التحديات الإنمائية المرتبطة بعدد من أهداف التنمية المستدامة أكثر إلحاحاً اليوم مما كانت عليه في أي وقت مضى، ومنها الحد من الفقر وعدم المساواة؛ وتوفير فرص العمل اللائق؛ وضمان خدمات عامة جيّدة في مجال الرعاية الصحية والأمن الغذائي والتعليم والإسكان والحماية الاجتماعية؛ وتحسين المساواة بين الجنسين؛ وتهيئة حيّز مالي لتمويل هذه الأولويات. وزادت مطالبة المواطنين بعقد اجتماعي جديد جوهره الإنصاف والعدالة في أعقاب الانتفاضات العربية من الضغوط على العديد من الحكومات لتحقيق توازن بين أولويات الإنفاق التي تتصدى صراحةً للثغرات القائمة في السياسات الاجتماعية.

2- ولا يزال تخصيص الميزانية لأولويات التنمية الاجتماعية بما يسهم في الاستدامة المالية الكليّة من التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومات العربية، لا سيما عندما يكون الحيّز المالي محدوداً[1]. وكثيراً ما توزّع اعتمادات الميزانية التي تدعم برامج وسياسات متعددة ومتداخلة على نحو غير ملائم أو غير كاف لتلبية احتياجات المواطنين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظراً إلى ما تتعرض له الميزانيات العامة من ضغوط، لا تتسم مثل هذه الإدارة للنفقات بالاستدامة.

3- وإنشاء إطار شامل لرصد النفقات الاجتماعية (المشار إليه في هذه الوثيقة بإطار الرصد) ضروري لتحسين كفاءة عمليّة الميزنة وفعاليتها. فهو يتيح ترشيد الإنفاق من أجل تحقيق أهداف المالية الكلية وأهداف التنمية المستدامة. ويختلف مفهوم النفقات الاجتماعية بين البلدان ويتوقّف على التقدم الذي يحرزه البلد في أولويات التنمية الاجتماعية[2]. وفي أفضل الأحوال، يهدف الإنفاق الاجتماعي إلى تحقيق الحد الأقصى من رفاه الإنسان من خلال حصوله على الخدمات الجيدة والحماية الاجتماعية، بما في ذلك في المجالات التي تهدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى تحقيق وصول الخدمات فيها إلى الجميع. والنفقات الاجتماعية المناسبة هي "استثمارات اجتماعية" تعزز النمو الشامل والمستدام[3]. ومثل هذه الاستثمارات الاجتماعية مهمة لتدفع بالاقتصاد والمجتمع باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- ولا تسمح البيانات المتاحة عن النفقات الاجتماعية في الدول العربية بوضع تقديرات شاملة. ففي ما يتوفر من بيانات نقصٌ، بل في العديد من الحالات، تناقضات مع الوقت. ويستلزم سد الثغرات فهماً أفضل لعناصر النفقات الاجتماعية في السياقات الوطنية، وتصنيفاً أكثر تفصيلاً يشمل المستويات دون الوطنية، والفئات العمرية للسكان، والجنس، والأشخاص ذوي إعاقة، وما إلى ذلك. كما يستدعي أي تقييم شامل للنفقات الاجتماعية مزيداً

---

(1) الإسكوا (2017). إعادة النظر في السياسة المالية للمنطقة العربية، E/ESCWA/EDID/2017/4، بيروت.

(2) يمكن اعتماد إطار مشترك بين البلدان في المنطقة. فمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحسب النفقات الاجتماعية في البلدان الأوروبية بالنظر إلى مجالات مختلفة من السياسات الاجتماعية الواسعة النطاق، مثل الشيخوخة؛ والنجاة؛ واستحقاقات العجز؛ والصحة؛ والعائلة؛ وسياسات سوق العمل النشطة، بما في ذلك التدريبات المتعلقة بالعمل، والخدمات وإيجاد فرص عمل؛ والبطالة؛ والإسكان؛ وغيرها من مجالات السياسات الاجتماعية. وتحسب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي النفقات الاجتماعية لبلدان أمريكا اللاتينية من خلال جمع النفقات في ستة مجالات هي: حماية البيئة؛ والإسكان والمرافق المجتمعية؛ والصحة؛ وأنشطة الترفيه والثقافة والدين؛ والتعليم، والحماية الاجتماعية.

(3) E/ESCWA/EDID/2017/4؛ انظر أيضاً إلى LC/PUB.2017/12-P.

من التعاون مع النظراء الوطنيين في مجالات مثل الصحة، والتعليم، والبحث، والإسكان، والإحصاءات، والديمغرافيا، والحماية الاجتماعية، للحصول على ما يلزم من بيانات غير منشورة.

5- وفي هذا السياق، طلبت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مساعدة تقنية في مجال رصد النفقات الاجتماعية وتوجيهها حسب أهدافها المنشودة، مع مراعاة ما تواجهه الاستدامة المالية من تحديات. ولذلك أطلقت الأمانة التنفيذية للإسكوا مشروعاً تجريبياً في الأردن وتونس. بعد ذلك، أعربت عدة دول أعضاء عن اهتمامها بإنشاء مرصد الإنفاق اجتماعي كإطار متكامل لضمان تماسك السياسات المالية الكلية والنفقات الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يكون لمثل هذا الإطار دور مهم في دعم إصلاحات السياسات من أجل تعزيز الروابط بين الإنفاق الاجتماعي العام، وأولويات التنمية الاجتماعية واستدامة المالية الكلية ضمن السياقات الوطنية.

6- وينطوي اعتماد إطار الرصد وربطه بالإصلاحات المالية على عدد من الخطوات. أولاً، الاتفاق على إطار للإنفاق الاجتماعي (الأبعاد والمؤشرات) في السياق الوطني. ثانياً، جمع البيانات وتحليلها وفقاً للإطار المتفق عليه، والتوحيد بين التقارير الإحصائية والإحصاءات المالية الحكومية، والبيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة، وإحصاءات الحسابات القومية. ثالثاً، ربط الإطار بنتائج التنمية الاجتماعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة أولويات التنمية الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، يقضي رصد النفقات الاجتماعية المتعلقة بالصحة بطرح الأسئلة التالية: هل النفقات الحكومية على الصحة مرتبطة بمقاصد الهدف 3 ومؤشراته؟ هل الثغرات في السياسات أو في توزيع النفقات؟ ما المطلوب وأين (اختلافات جغرافية، تفاوت بين السكان أو تفاوت أفقي، هل من معايير أخرى تدعم تحقيق الأهداف ذات الصلة في الخطة الإنمائية الوطنية والهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة)؟ يُعتمد نَهجٌ مماثل لأبعاد أخرى من إطار رصد النفقات الاجتماعية، ليصير موائماً لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. رابعاً، يمكن لتحليل الكفاءة وأدوات النمذجة في مجال المالية الكلية أن يسهّل فهم السيناريوهات المختلفة لتحسين كفاءة الإنفاق وزيادة النمو الاقتصادي، مع مراعاة الاستدامة المالية في الأجل المتوسط. خامساً، من الجوانب المهمة للمشروع تعزيز قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون ومجموعات المجتمع المدني، من خلال ورش عمل ودورات تدريبية وطنية وورش عمل إقليمية لدعم الحوار بين البلدان المشاركة وتبادل الدروس المستقاة من خارج المنطقة، مثل بلدان أمريكا اللاتينية. وأخيراً، يتم التخطيط لأنشطة المشروع بالتعاون الوثيق مع النظراء الوطنيين، وفقاً للأولويات الوطنية، من أجل حفظ ملكية المشروع وتحسين قدرة أصحاب المصلحة على تحديث أدوات الرصد سنوياً.

7- وتعمل الإسكوا على وضع إطار أولي، على أن يتناسب مع السياق الوطني لكل دولة. والدول الأعضاء مدعوّة إلى استعراض الإطار المفاهيمي، تقديم تعليقات عليه، ودعم تطبيقه كأداة لتحسين تحديد وجهة الميزانيات من أجل المزيد من النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتستعرض الدول المشاركة هذا الإطار وتكيّفه بما يتناسب مع سياقاتها الوطنية. ويُعرض في الأقسام التالية إطار الرصد، وترد الأبعاد والمؤشرات المقترحة بالتفصيل في المرفق الأول بهذه الوثيقة. كما يتضمّن المرفق الثاني شرحاً للمؤشرات.

أولاً- إطار لعرض النفقات الاجتماعية

8- أخذت الأمانة التنفيذية للإسكوا، في دراستها للنفقات الاجتماعية في المنطقة العربية، في الاعتبار الأطر العالمية والإقليمية القائمة وتطبيقها. فعلى المستوى العالمي، تَعتبر خطة عام 2030، التي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء، مبدأ الشمولية أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي تهدف إلى ضمان حصول الجميع على الموارد والخدمات والفرص المتساوية، حتى لا يهمل أحد. ولضمان الشمولية في أي مؤشر عن التنمية

الاجتماعية، لا بد من أن توجّه الحكومات الميزانيات العامة على نحو منهجي نحو الفئات المهمشة والمستبعدة. كما يؤكد إطار أهداف التنمية المستدامة صراحةً على أهميّة الاستثمارات الاستراتيجية في القطاعات الاجتماعية في دفع عجلة النمو الشامل والمستدام[4]. وبناءً على ذلك، فإن رصد الإنفاق الاجتماعي العام يعتبر من الوسائل الرئيسية لتنفيذ عدد من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي ربط الإنفاق الاجتماعي العام بفعالية السياسات، وبالتقدم المحرز في العمل على الأولويات الوطنية للتنمية الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9- وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمدت الدول الأعضاء إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية في الدورة الثامنة والعشرين للإسكوا (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014)، وأعادت فيه التأكيد على التزامها بالعدالة الاجتماعية كقيمة جوهرية في الثقافة العربية والإسلامية، وركناً أساسياً لبناء مجتمعات آمنة ومتلاحمة ومزدهرة. وتعهدت أيضاً بتحقيق المساواة والإنصاف، وتشجيع دور المجتمع المدني في صنع القرار والمشاركة.

10- بموجب الأطر المذكورة أعلاه، تعتبر النفقات الاجتماعية استثمارات اجتماعية استراتيجية طويلة الأجل تعزز رأس المال البشري والابتكار وتعزز المساواة بين الجنسين وتحسن النمو الشامل للجميع[5]. على سبيل المثال، تعد الاستثمارات الاجتماعية في التعليم والبحث وتنمية المهارات والتدريب والإسكان والمرافق المجتمعية وحماية البيئة وتعزيز الفن والثقافة والرياضة مهمة لبناء رأس المال البشري وتشجيع الابتكار. وهذا بدوره يزيد بشكل دائم من مشاركة الناس في عملية النمو. لذلك لا ينبغي أن تقتصر السياسة المالية على مجرد إعادة التوزيع في شكل مساعدة اجتماعية وتأمين اجتماعي وإعانات عامة، بل يجب أن يكون دورها أكبر بكثير في بناء مجتمعات واقتصادات متقدمة. فلتقديم خدمات عامة جيّدة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتحسين الحماية الاجتماعية، وتشجيع الفن والثقافة والرياضة أهميّة كبرى في تحقيق التنمية الشاملة وترسيخ العدالة الاجتماعية.

11- وينبغي أن تكون مخصصات الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية استراتيجية، موجّهة نحو دفع عجلة النمو الطويل المدى وتعزيز رأس المال البشري. فلترشيد النفقات الاجتماعية وإيجاد المزيج الصحيح لتحقيق أهداف مختلفة أهمية حاسمة في ترسيخ الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي كما على الصعيد الاجتماعي من أجل تعزيز الرفاه[6].

12- لذلك ينبغي لأي تدبير في إطار النفقات الاجتماعية أن يسترشد بالهدفين التاليين الموجهين للتنمية الاجتماعية: (أ) تحديد وجهة النفقات لصون العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة للجميع، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتحسين التنمية البشرية؛ (ب) تحديد وجهة النفقات لتعزيز رأس المال البشري والابتكار، وتعميم المساواة بين الجنسين وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وتتّبع أبعاد إطار الرصد ومؤشراته والمستفيدين منه المقترحة فيما يلي هذا النهج.

13- يمكن أن يختلف نوع الإنفاق بين الإنفاق النقدي والإنفاق العيني من مصادر مختلفة للسلطات العامة، بما في ذلك الحكومة المركزية والمحافظات والبلديات. يشمل الإنفاق الاجتماعي المعاملات، على أساس غير سوقي،

---

(4) يمكن مثلاً الاطلاع على الوثيقة A/RES/70/1 الفقرتين 20 و67، والمقصدين 1.b و2.a، والهدف 8.

(5) الإسكوا (2017). إعادة النظر في السياسة المالية للمنطقة العربية، E/ESCWA/EDID/2017/4، بيروت.

(6) المصدر نفسه. يمكن أيضاً الاطلاع على الوثيقة: سارانجي وفون بونين (2017). السياسة المالية للإنفاق الاجتماعي العام والتنمية البشرية في الدول العربية، E/ESCWA/EDID/2017/Technical Paper.13، بيروت.

في شكل سلع وخدمات مقدمة للأفراد أو الأسر أو المجتمعات[7] وأيضاً من خلال وسائل التحويل مثل الإعانات والمنح والإعفاءات الضريبية وغيرها من التحويلات. يمكن أن يكون هناك مساهمات أو تحويلات من صناديق وكيانات مشتركة تقدم خدمات عامة متنوعة بغرض التنمية الاجتماعية. كما ويمكن أن يكون الإنفاق الاجتماعي على رأس المال أو الإنفاق التنموي، بما في ذلك الاستثمارات في الأصول غير المالية، لأغراض التنمية الاجتماعية. ومع ذلك، فإن أي نوع من المعاملات السوقية التي تعتمد فيها النفقات على العائد المباشر لاسترداد التكاليف، أو الربح، أو الأجر مقابل العمل، يعتبر غير مؤهل للنفقات الاجتماعية. على سبيل المثال، القروض ليست نفقات اجتماعية لأنها معاملات في السوق، حتى لو بسعر مدعوم أو صفر، لأنه يجب أن يتم سدادها للمقرض[8]. في الحالات التي تتلقى فيها الحكومات عائدات جزئية، إما عن طريق الرسوم أو استرداد التكاليف جزئياً لتوفير خدمات معينة، ينبغي استبعاد الإيرادات الناتجة عن هذه العائدات لتقدير صافي النفقات. تم شرح هذه التفاصيل لكل مؤشر في الإطار (المرفق الأول).

ثانياً- الأبعاد والمؤشرات

14- انطلاقاً من النَهج المذكور، يمكن النظر في سبعة أبعاد للنفقات الاجتماعية العامة في رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية هي:

(أ) التعليم؛
(ب) الصحة والتغذية؛
(ج) الإسكان والمرافق المجتمعية؛
(د) التدخلات في سوق العمل وخلق فرص العمل؛
(هـ) الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي؛
(و) الفن والثقافة والرياضة؛
(ز) حماية البيئة.

15- وتهدف الأبعاد السبعة إلى تحديد أهمّ أولويات التنمية الاجتماعية في المنطقة، ويمكن في معظمها تحديد ارتباط مباشر مع أهداف التنمية المستدامة. فبُعد "التعليم" مثلاً، يقيس النفقات التي تسهم في إتاحة فرص متساوية في التعليم للجميع والنهوض بسُبُل التعليم والبحث العلمي الحديثة من أجل تشجيع الابتكار والاستجابة لمتطلبات سوق العمل. ويسهم مستوى الإنفاق في هذا البُعد وفعاليته في التقدم نحو تحقيق عدة أهداف، بما في ذلك الأهداف 4 و5 و8 و9 و10 و17.

16- وبالمثل، يقيس بُعد "الصحة والتغذية" النفقات للحصول على الرعاية الصحية، والدعم الغذائي، وخدمات الرعاية الصحية الجيدة من أجل ظروف معيشة صحية. ويسهم مستوى الإنفاق في هذا البُعد وفعاليته في تحقيق الأهداف 2 و3 و5 و10.

17- وأهميّة الإنفاق على بُعد "الإسكان والمرافق المجتمعية" هي في جعل المستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومستدامة وقادرة على الصمود. ومن الأهميّة تأمين السكن للفقراء، وإعادة توطين سكان الأحياء الفقيرة،

(7) دليل إحصاءات التمويل الحكومي (IMF 2014) للحصول على شرح تفصيلي للأفراد والأسر والمجتمعات.

(8) نفقات الدعم الضمني للقرض بسبب توفير سعر فائدة أقل من سعر السوق، أو الإيرادات الضائعة بسبب الإعفاءات الضريبية أو البدلات أو التخفيضات، هي نفقات اجتماعية ضمنية ولكنها ليست نفقات فعلية مخصصة من الميزانية. في حالة تخصيص اعتمادات في الميزانية لدعم القروض أو نفقات تخفيف الضرائب، فهي جزء من الإنفاق الاجتماعي.

وإيجاد مرافق مجتمعية جيدة لتحسين الكفاءة والإنتاجية. وينبغي أن تشكل المساعدة لإعادة بناء المنازل والمرافق المجتمعية بعد انتهاء النزاع في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات حصة كبيرة من النفقات الاجتماعية. ويسهم مستوى الإنفاق في هذا البُعد وفعاليته في تحقيق الأهداف 6 و8 و10 و11 و17.

18- بُعد "التدخلات في سوق العمل وخلق فرص عمل" معقّد. ففي بعض الدول العربية، يشكّل تأمين عمل في القطاع العام جزءاً من العقد الاجتماعي الضمني: تخّصص حصة كبيرة من النفقات العامة للأجور ومعظم العاملين هم في القطاع العام. وفي بعض الحالات، يُمنح العمل في القطاع العام لأسباب اجتماعية أكثر منها اقتصادية. ونظراً إلى ارتفاع معدلات بطالة الشباب واتساع القطاع غير النظامي في المنطقة، تزداد أهمية الإنفاق العام على إيجاد فرص عمل، وتعزيز فرص العمل اللائق. ولكن ليس كل إنفاق عام مرتبط بالسوق إنفاقاً اجتماعياً: وحده الإنفاق على تطوير المهارات، والتدريب المهني، والتدخلات الرامية إلى مواءمة المهارات مع الطلب في سوق العمل يصنّف إنفاقاً اجتماعياً. كما تشكّل برامج إيجاد فرص عمل ضمن برامج أو استراتيجيات الحماية الاجتماعية جزءاً من النفقات الاجتماعية. ولذلك تدرج التدخلات في سوق العمل وبرامج إيجاد فرص عمل في إطار لرصد النفقات الاجتماعية لتناقشها الدول الأعضاء. وتسهم فعالية الإنفاق في هذا البعد مباشرةً في الهدفين 8 و17.

19- وصُمّم بُعد "الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي" وفقاً للمقاصد 1.3 و5.4 و10.4. وتهدف برامج الحماية الاجتماعية إلى ضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك رعاية الأمهات؛ وضمان الحد الأدنى من الدخل، بما ذلك ضمان حصول الأطفال على التغذية والتعليم والرعاية وأي سلع وخدمات ضرورية أخرى؛ وتأمين الحد الأدنى من الدخل للأشخاص في سن العمل ولكن غير القادرين على جني الدخل الكافي (بسبب البطالة، أو العجز/المرض/النزاع أو الأمومة)؛ وتوفير الحد الأدنى من الدخل لكبار السن. وهذه القائمة ليست في أي حال حصرية، وقد يكون لبعض البلدان العربية برامج وسياسات للحماية الاجتماعية أكثر شمولاً، وفي هذه الحالة يتضمّن بُعد "الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي" مؤشرات إضافية حسب السياق الوطني. ويسهم مستوى الإنفاق في هذا البُعد وفعاليته مباشرةً في الأهداف 1 و2 و10.

20- وتسهم النفقات العامة على "الفن والثقافة والرياضة" في بناء أساس لمجتمع سليم وإيجاد فرص تعلّم مدى الحياة للجميع. ويسهم مستوى الإنفاق في هذا البُعد وفعاليته في تحقيق الأهداف 4 و11 و16. وبُعد "حماية البيئة" مهمّ أيضاً ليتسم المجتمع بالاستدامة. وتسهم فعالية الإنفاق في هذا البُعد في الأهداف 7 و9 و11 و13.

21- من الواضح أنّ إطار الرصد المقترح متوائم مع نهج أهداف التنمية المستدامة لحماية وتعزيز إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. تتوافق الأبعاد السبعة والمؤشرات مع أهداف التنمية المستدامة من 1 إلى 17. في كل بُعد، توجد مؤشرات مشتركة لجميع البلدان ويمكن تكييف بعض المؤشرات حسب الخصائص الوطنية.

22- يحدد المرفق الأول لهذه الوثيقة الإطار المقترح لمرصد الانفاق الاجتماعي، الذي يضم سبعة أبعاد (من ب1 إلى ب7) ومؤشرات ضمن كل بعد. ويرد شرح لكل مؤشر في المرفق الثاني، والذي يتماشى إلى حد كبير مع تصنيفات الإنفاق لإحصاءات التمويل الحكومي (GFS) والميزانية القائمة على البرامج (PBB) في بلدان مختارة. هناك العديد من المؤشرات في المرصد والتي لم يتم تصنيف البيانات التفصيلية في. GFS على سبيل المثال، ينبغي تصنيف الإنفاق على "الخدمات الفرعية" في التعليم، وفقاً للمادة COFOG 70960، حسب مستوى التعليم لمراعاة مؤشر مستوى التعليم المحدد. وبالمثل، ينبغي فصل الإنفاق على التنمية أو الاستثمار في الأصول غير المالية في GFS حسب مستوى التعليم لمراعاة مؤشر مستوى التعليم المحدد. هناك العديد من هذه المؤشرات التي يهدف المرصد إلى تحسين تجميع البيانات المصنفة وأيضاً تصنيف المستفيدين.

23- يهدف مرصد الإنفاق الاجتماعي إلى تحسين تصنيف النفقات عن طريق تصنيف بيانات الإنفاق حسب المؤشرات والمستفيدين. إذا لزم الأمر، سيتم إنتاج وحدة استبيان محددة لجمع البيانات من الكيانات ذات الصلة. يمكن أن يختلف مصدر الإنفاق، بما في ذلك الحكومة المركزية والحكومة المحلية وكيانات القطاع العام الأخرى. سيتم إصدار مبادئ توجيهية إحصائية تماشياً مع المبادئ والمعايير الإحصائية الدولية لتحسين التماسك بين تصنيفات إحصاءات التمويل الحكومي وبيانات SDG والحسابات القومية.

24- يمكن تنفيذ المرصد على مستوى المحافظات لرسم خريطة للملكية في مخصصات الإنفاق عبر المحافظات أو المناطق. كما ويمكن أن يكون أداة قوية لتقييم الثغرات في الإنجازات وتحديد النفقات اللازمة لتسريع تحقيق تلك الإنجازات. من الممكن بناء المرصد على مستوى المحافظة بدعم من الجهات الحكومية على المستويين المركزي والمحلي.

محاذاة مرصد الانفاق الاجتماعي مع أهداف التنمية المستدامة وإحصاءات التمويل الحكومي

أبعاد مرصد الانفاق الاجتماعي	محاذاة مع وإحصاءات التمويل الحكومي	محاذاة مع أهداف التنمية المستدامة
1- التعليم	4، 5، 8، 9، 10 و17	70911، 70912، 70921، 70922، 70930، 70941، 70942، 70950، 70960، 70970، 70980، 70140
2- الصحة والتغذية	2، 3، 5 و10	70721، 70722، 70723، 70724، 70731، 70732، 70733، 70734، 70740، 70711، 70712، 70713، 70750، 70760، 70140
3- الإسكان والمرافق المجتمعية	6، 8، 10، 11 و17	70610، 70620، 70630، 70640، 70650، 70660، 70451، 70485، 70140
4- التدخلات في سوق العمل وخلق فرص العمل	8 و17	70412، 70481، 70140
5- الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي	1، 2، 5 و10	71011، 71012، 71020، 71030، 71040، 71050، 71060، 71070، 71080، 71090، 710432، 710435، 70421، 70140
6- الفن والثقافة والرياضة؛	4، 11 و16	70810، 70820، 70840، 70850، 70860، 70140
7- حماية البيئة	7، 9، 11 و13	70510، 70520، 70436، 70422، 70530، 70540، 70550، 70560، 70140

المصدر: جمعت من قبل المؤلفين.

ثالثاً- تعيين المؤشرات إلى المستفيدين الرئيسيين

25- صُممت المؤشرات في كل بُعد لرسم خريطة الغرض من الإنفاق والمستفيدين، وهو ابتكار لرصد الإنفاق الاجتماعي. لا توفر النفقات العامة الإجمالية معلومات حول كيفية استفادة المجموعات السكانية المختلفة من النفقات وأين هي الفجوات. يعالج إطار رصد الإنفاق الاجتماعي هذا النقص في المعلومات من خلال تقديم النفقات حسب الغرض عبر المستفيدين الرئيسيين. ويشمل ذلك الأطفال والشباب والبالغين المصنفة حسب الجنس؛ كبار السن، الأشخاص ذوو الإعاقة والمرض والناجين؛ المهمشين اجتماعياً أو المعرضين لخطر الاستبعاد الاجتماعي

واللاجئين والمهاجرين؛ الأسر المستفيدة من الدعم المالي أو العيني؛ وكذلك المجتمع ككل، مثل الإنفاق على السلع والخدمات العامة والاستثمارات في الأصول غير المالية التي لا تقتصر على أي مجموعة سكانية محددة (المرفق الأول).

26- يعتبر تفصيل المستفيدين حسب الجنس ابتكاراً محدداً للمرصد. معظم البيانات المتعلقة بالإنفاق العام غير متاحة حسب تصنيف النوع. والهدف من ذلك هو تقييم البيانات المتاحة عن طريق برامج محددة تركز على الفتيات والنساء، بما في ذلك النساء الحوامل والأمهات الشابات، لتشجيع المزيد من تفصيل البيانات حسب الجنس الذي يدعم التقييم الأفضل لسياسات المساواة بين الجنسين وتنفيذها.

27- ويجسد مرصد الانفاق الاجتماعي أيضاً نفقات الخدمات العامة مثل البحث الأساسي والإدارة ووضع السياسات والاستراتيجية واللوائح التي لا تخص أي مجموعة سكانية معينة ولكن بشكل أساسي للحفاظ على الخدمات العامة وتشغيلها. ويشار إلى هذه النفقات باسم "تنمية المؤسسات والدعم الاداري". يشار إلى النفقات المتعلقة بتقييم تأثير البرنامج أو السياسة المتعلقة بمؤشرات محددة باسم "الرصد والتقييم".

رابعاً- خلاصة: مرصد الإنفاق الاجتماعي كأداة لدعم خيارات الموازنة والسياسة

28- تم تصميم مرصد الانفاق الاجتماعي كأداة سياسة متعددة الأغراض لدعم خيارات الموازنة والسياسة المالية، من بين أمور أخرى. يمكن أن يكون مرصد الانفاق الاجتماعي مفيداً في النهوض بأهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة والنمو والاستدامة المالية، وإنتاج إحصاءات أفضل، كما هو موضح في الشكل التالي. وتشمل بعض المزايا الرئيسية المتوقعة للمرصد ما يلي:

(أ) المرصد **أداة رائدة للدول العربية** لتقييم نفقاتها على السياسات الاجتماعية **وإعادة تخصيص** الموارد للقطاعات الأكثر حاجةً لتحقيق التنمية؛

(ب) المرصد أداة شاملة لرصد النفقات الاجتماعية العامة، وتزويد الحكومات بالمعلومات اللازمة **لإعادة التوازن بين أولويات الإنفاق العام**، بهدف إصلاح نُظم الحماية الاجتماعية، وتحسين قدرات الشباب، وتعزيز التنويع الاقتصادي والإنتاجية والنمو؛

(ج) في إطار إنشاء مرصد للنفقات الاجتماعية، ستعقد الإسكوا ورشات عمل ودورات تدريبية وطنية بشأن أدوات الرصد ووضع النماذج اللازمة، تهدف إلى **تعزيز قدرات** واضعي السياسات على إجراء الإصلاحات اللازمة في **خيارات السياسات المالية**، واتخاذ قرارات أكثر كفاءة وفعالية عند وضع الميزانيات؛

(د) يمكن أن يوفر المرصد **أداة دعم** تتيح للحكومات تسليط الضوء على احتياجاتها إلى المزيد من التعاون الدولي والتمويل من أجل التنمية المستدامة؛

(هـ) يوفر المرصد **إحصاءات متسقة** لربط الإحصاءات المالية بالحسابات القومية، ممّا يتيح تحليلاً أفضل للسياسات المالية الكلية.

مرصد الإنفاق الاجتماعي يقدم أهداف التنمية المستدامة

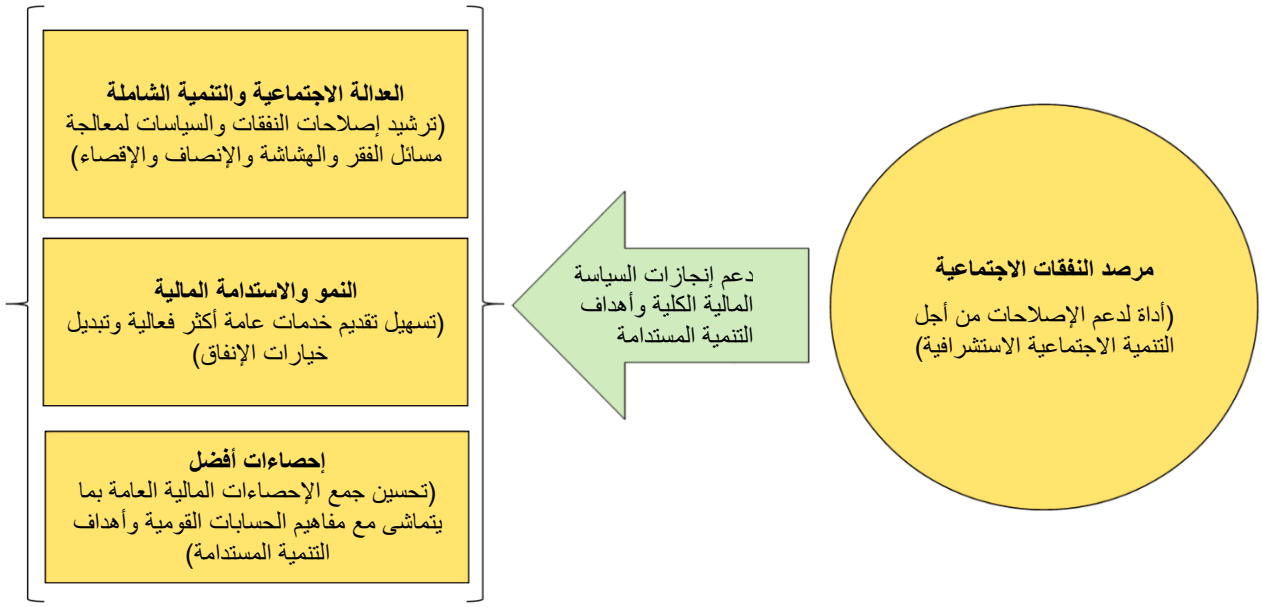

المصدر: تصميم المؤلفين.

29- في اجتماعها السادس المعقود في مراكش يومي 14 و15 حزيران/يونيو 2019، أثنت اللجنة التنفيذية للإسكوا على مشروع مرصد الانفاق الاجتماعي، مشيرة إلى أهمية تكييف الشاشة مع السياقات المختلفة للدول العربية. كما نصحت الدول الأعضاء بالتعاون مع الأمانة لتطوير واستخدام الإطار لتحديد الجوانب المختلفة للإنفاق العام وتعزيز التنمية الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية الكلية. كما كلفت اللجنة التنفيذية الإسكوا بمواصلة تطوير مشروع المرصد الاجتماعي وإرسال ورقة معلومات أساسية تبرز أهمية المشروع للدول الأعضاء التي لم تشارك بعد في المشروع. تم توجيه استمارة مختصرة من الورقة إلى الدول الأعضاء في تموز/يوليو 2019. توفر هذه الورقة الصيغة النهائية لإطار المرصد المشترك. يمكن تصميمه وفقاً لكل سياق وطني، مع مراعاة خصائص المؤشرات وأهداف السياسة الاجتماعية والاقتصادية.

المرفق الأول

إطار رصد النفقات الاجتماعية: الأبعاد والمؤشرات

الأبعاد	المؤشرات	السكان										الأسر/العائلات	الفوائد التي تعود على المجتمع ككل	تنمية المؤسسات والدعم الإداري	الرصد والتقييم	المجموع
		لأطفال			الشباب (15-24 عاماً)			البالغون (24 عاماً وأكثر)			كبار السن	الأشخاص ذوي الإعاقة والمرض والناجين	الأشخاص المهمشون اجتماعياً أو المعرضون لخطر الاستبعاد			
		الذكور	الإناث	جميع الأطفال	الذكور	الإناث	جميع الشباب	الذكور	الإناث	جميع البالغين						
ب1 التعليم	1.1 التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة															
	2.1 التعليم الابتدائي															
	3.1 التعليم الثانوي															
	4.1 التدريب على المهارات ما بعد المرحلة الثانوية															
	5.1 التعليم الجامعي															
	6.1 تعليم البالغين															
	7.1 البحوث العلمية بشأن النهوض بالتعليم															
	المجموع															
ب2 الصحة والتغذية	1.2 الخدمات للمرضى الخارجيين (بما في ذلك الرعاية المنزلية)															
	2.2 خدمات المستشفيات للمرضى الداخليين															
	3.2 الرعاية في مجال الصحة الإنجابية															
	4.2 التمييز ضد المرأة والعنف على أساس نوع الجنس															
	5.2 خدمات الصحة العامة															
	6.2 النفقات على الأدوية والمنتجات الطبية والأجهزة والمعدات															
	7.2 البحوث العلمية المتصلة بالصحة وبالتغذية															
	المجموع															

الأبعاد	المؤشرات	السكان										الأسر/العائلات	الفوائد التي تعود على المجتمع ككل	تنمية المؤسسات والدعم الإداري	الرصد والتقييم	المجموع
		الأطفال			الشباب (15-24 عاماً)			البالغون (24 عاماً وأكثر)			كبار السن	الأشخاص ذوي الإعاقة والمرض والناجين	الأشخاص المهمشون اجتماعياً أو المعرضون لخطر الاستبعاد			
		الذكور	الإناث	جميع الأطفال	الذكور	الإناث	جميع الشباب	الذكور	الإناث	جميع البالغين						
ب3 الإسكان والمرافق المجتمعية	1.3 الإسكان															
	2.3 شبكة إمدادات المياه والخزانات															
	3.3 نوعية إمدادات المياه															
	4.3 التنقل الحضري															
	5.3 ربط الطرق الريفية															
	6.3 إنارة الشوارع															
	7.3 التنمية المجتمعية															
	8.3 البحوث المتصلة بالإسكان والمرافق المجتمعية															
	المجموع															
ب4 التدخلات في سوق العمل وإيجاد فرص عمل	1.4 الحوافز لتشجيع عمل المرأة															
	2.4 التدريب وتحسين المهارات، وذلك في مجال التكنولوجيا (أثناء العمل)															
	3.4 المنح والحوافز الأخرى للمؤسسات الخاصة/الشركات الناشئة لإيجاد فرص العمل															
	4.4 برامج إيجاد فرص عمل															
	5.4 البحوث بشأن برامج وسياسات سوق العمل															
	المجموع															

الأبعاد	المؤشرات	السكان												الأسر/العائلات	الفوائد التي تعود على المجتمع ككل	تنمية المؤسسات والدعم الإداري	الرصد والتقييم	المجموع
		لأطفال			الشباب (15-24 عاماً)			البالغون (24 عاماً وأكثر)			كبار السن	الأشخاص ذوي الإعاقة والمرض والناجين	الأشخاص المهمشون اجتماعياً أو المعرضون لخطر الاستبعاد					
		الذكور	الإناث	جميع الأطفال	الذكور	الإناث	جميع الشباب	الذكور	الإناث	جميع البالغين								
ب5 الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي	1.5 الدعم من أجل الحصول على حد أدنى من الدخل، والإسكان، والأمن الغذائي																	
	2.5 إعانات البطالة																	
	3.5 توفير الدعم للأسرة والطفل، بما في ذلك استحقاقات الأمومة																	
	4.5 الإعانات المقدمة لمصنعي الأغذية																	
	5.5 إعانات الوقود (النفط الغاز)																	
	6.5 إعانات الكهرباء																	
	7.5 الإعانات وغيرها من أشكال دعم المزارعين																	
	8.5 البحوث بشأن الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي																	
	9.5 مجموعات أخرى من السلع والخدمات محددة على مستوى البلد																	
	المجموع																	
ب6 الفن والثقافة والرياضة	1.6 المرافق والمناسبات الثقافية																	
	2.6 تشجيع الأفراد والمنظمات في المجالات الفنية والثقافية																	
	3.6 المرافق والخدمات الرياضية																	
	4.6 تشجيع الرياضيين والفرق																	
	5.6 البحوث للنهوض بالرياضة والثقافة والفنون																	
	المجموع																	

الأبعاد	المؤشرات	السكان										الأسر/العائلات	الفوائد التي تعود على المجتمع ككل	تنمية المؤسسات والدعم الإداري	الرصد والتقييم	المجموع
		الأطفال			الشباب (15-24 عاماً)			البالغون (24 عاماً وأكثر)			كبار السن	الأشخاص ذوي الإعاقة والمرضى والناجين	الأشخاص المهمشون اجتماعياً أو المعرضون لخطر الاستبعاد			
		الذكور	الإناث	جميع الأطفال	الذكور	الإناث	جميع الشباب	الذكور	الإناث	جميع البالغين						
ب7 حماية البيئة	1.7 إدارة النفايات الصلبة															
	2.7 مرافق إدارة ومعالجة مياه الصرف الصحي															
	3.7 الحوافز لإمدادات الطاقة المتجددة (الطاقة الكهرمائية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة الكتلة الأحيائية)															
	4.7 حماية التنوع البيولوجي/مكافحة التصحر وتدهور الأراضي															
	5.7 البحوث بشأن حماية البيئة															
	المجموع															

ملاحظة: تشير الخلايا باللون الرمادي إلى المستفيدين الرئيسيين لكل مؤشر.

المرفق الثاني

شرح المؤشرات

الأبعاد	المؤشرات	شرح المؤشرات
ب1 التعليم	1.1 التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	النفقات في إطار التعليم ما قبل الابتدائي (تصنيف وظائف الحكومة 70911 أو البرامج ذات الصلة في نظم الميزانية القائمة على البرامج). المستوى التعليمي (صفر) محدد في التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام 2011. في مرحلة التعليم قبل الابتدائي، يمكن أن يصل عمر الأطفال إلى 5 أو 7 سنوات، حسب سن بدء التعليم ما قبل الابتدائي في نظام التعليم في البلد. وتغطي النفقات الجارية الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للمدارس والمؤسسات الأخرى، والخدمات الفرعية ذات الصلة بالتعليم قبل الابتدائي، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية المتصلة بتصنيف وظائف الحكومة أو البرامج في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي.
	2.1 التعليم الابتدائي	النفقات في إطار التعليم الابتدائي (تصنيف وظائف الحكومة 70912 أو البرامج ذات الصلة في نظم الميزانية القائمة على البرامج). المستوى التعليمي (1) محدد في التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام 2011. في التعليم الابتدائي، يمكن أن يتراوح عمر الأطفال بين 5 و10 سنوات أو بين 7 و12 سنة حسب سن بدء التعليم الابتدائي في نظام التعليم في البلد. ويشمل التعليم الابتدائي برامج الإلمام بالقراءة والكتابة للتلاميذ الذين تجاوزوا السن المحددة لارتياد المدرسة الابتدائية. وتغطي النفقات الجارية الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للمدارس والمؤسسات الأخرى، والخدمات الفرعية ذات الصلة بالتعليم الابتدائي، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية المتصلة بتصنيف وظائف الحكومة أو البرامج في مرحلة التعليم الابتدائي.
	3.1 التعليم الثانوي	النفقات في إطار التعليم الثانوي الأدنى والأعلى (تصنيف وظائف الحكومة 70921 و70922 أو البرامج ذات الصلة في نظم الميزانية القائمة على البرامج). المستوى التعليمي (2) و(3) محدد في التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام 2011. واستنادا إلى النظام التعليمي في البلد، يمكن أن يتراوح عمر الأطفال بين 10 و17 أو 12 و18 في التعليم الثانوي الأدنى والأعلى (العام والمهني). وتغطي النفقات الجارية الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للمدارس والمؤسسات الأخرى، والخدمات الفرعية ذات الصلة بالتعليم الثانوي. وتشمل التعليم خارج المدرسة للبالغين والشباب والمنح الدراسية والتقديمات والبدلات لدعم الطلاب الذين يتابعون التعليم الثانوي، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية المتصلة بالتعليم الثانوي، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج.

الأبعاد	المؤشرات	شرح المؤشرات
	4.1 التدريب على المهارات ما بعد المرحلة الثانوية	النفقات على التعليم ما بعد الثانوي وغير الجامعي، المصمم عادة للدخول مباشرة إلى سوق العمل. وهي تندرج ضمن تصنيف وظائف الحكومة 70930 أو البرامج ذات الصلة في نُظم الميزانية القائمة على البرامج. المستوى التعليمي (4) محدّد في التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام 2011. وتغطي النفقات الجارية الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للمدارس والمؤسسات الأخرى، والخدمات الفرعية ذات الصلة بالتدريب على المهارات ما بعد المرحلة الثانوية. وتشمل المنح الدراسية والتقديمات والبدَلات لدعم الطلاب في المرحلة ما بعد الثانوية غير الجامعية. وتشمل أيضاً النفقات على الذين يتعلمون خارج المدرسة وخارج الجامعة من البالغين والشباب، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية المتصلة بتصنيف وظائف الحكومة أو البرامج في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي غير الجامعي.
	5.1 التعليم الجامعي	الإنفاق على المستويات المختلفة من التعليم الجامعي، حسب تصنيف وظائف الحكومة 70941 و70942 أو البرامج ذات الصلة في نُظم الميزانية القائمة على البرامج. المستوى التعليمي (5) و(6) محدد في التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام 2011: الدورة القصيرة (عامة/مهنية) والبكالوريوس أو ما يعادله (أكاديمي/مهني) والماجستير أو ما يعادله (أكاديمي/مهني) والدكتوراه أو ما يعادله (أكاديمي/مهني). وتغطي النفقات الجارية الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للمدارس والمؤسسات الأخرى والخدمات الفرعية ذات الصلة بالتعليم الجامعي. وتشمل المنح الدراسية والتقديمات والبدَلات لدعم الطلاب الذين يتابعون التعليم الجامعي، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية المتصلة بالتعليم الجامعي، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج.
	6.1 تعليم البالغين	النفقات على توفير التعليم غير المحدد بمستوى معيّن (على غرار البرامج التعليمية الموجّهة عموما للبالغين، التي لا تتطلب تعليماً خاصاً سابقاً، ولا سيما التدريب المهني والتنمية الثقافية): حسب تصنيف وظائف الحكومة 70950 أو البرامج ذات الصلة في نُظم الميزانية القائمة على البرامج. وتغطي النفقات الجارية الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للمدارس والمؤسسات الأخرى والخدمات الفرعية ذات الصلة بالتعليم للبالغين. وتشمل المنح الدراسية والتقديمات والبدَلات لدعم الطلاب الذين يتابعون التعليم غير المحدد بمستوى معين، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية المتصلة بتعليم البالغين، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج.

الأبعاد	المؤشرات	شرح المؤشرات
	7.1 البحوث واستخدام التكنولوجيا للنهوض بالتعليم	الإنفاق على البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي واستخدام التكنولوجيا للنهوض بالتعليم (حسب تصنيف وظائف الحكومة 70970 أو البرامج ذات الصلة في نُظم الميزانية القائمة على البرامج). تشمل النفقات الجارية إدارة وتشغيل الوكالات الحكومية العاملة في البحوث التطبيقية في مجال التعليم، وتوفير المِنح والإعانات لدعم البحوث التطبيقية التي تضطلع بها الهيئات غير الحكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية المتصلة بتصنيف وظائف الحكومة أو البرامج فيما يتعلق بالبحوث واستخدام التكنولوجيا للنهوض بالتعليم. [ملاحظة: لا تعتبر القروض نفقات اجتماعية لأنها صفقات سوقية (حتى وإن كانت مدعومة أو بفائدة صفرية) يتعين ردها إلى المقرض]. [ملاحظة: وهى تستثنى البحوث الأساسية التى تندرج فى إطار التطوير المؤسسي].
	ملاحظات توضيحية إضافية حول مؤشرات التعليم، تنطبق على جميع المؤشرات	النفقات المتعلقة بالإدارة أو التشغيل أو دعم أنشطة من قبيل وضع السياسات والخطط والبرامج والميزانيات وإدارتها وتنسيقها ورصدها وإعداد وإنفاذ التشريعات والمعايير لتقديم الخدمات التعليمية، بما في ذلك إعطاء تراخيص للمؤسسات التعليمية والموظفين والمساعدين للعملية التعليمية وتشمل كذلك عملية إنتاج ونشر المعلومات العامة والوثائق الفنية والإحصاءات المتعلقة بالتعليم غير مصنفة حسب مؤشر محدد، ويبلغ عنها في المجموع فقط (تصنيف وظائف الحكومة 70980). النفقات على "الخدمات الفرعية" للتعليم (تصنيف وظائف الحكومة 70960 بما يشمل الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للنقل والغذاء والمسكن والرعاية الطبية وخدمات طب الأسنان وما يتصل بها من خدمات فرعية للطلاب بشكل أساسي بصرف النظر عن المستوى)، يجب الفصل بينها حسب مستوى التعليم لحساب مؤشر المستوى التعليمى المحدد. فى الميزانية القائمة على البرامج، تكون هذه الخدمات منفصلة في البرامج. [ملاحظة: إذا تعذّر تصنيف الإنفاق على "الخدمات الفرعية" حسب مستوى التعليم، وجب إدراج المجموع ضمن المستفيد "المجتمع كله"]. وينبغي فصل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية أو الاستثمار في الأصول غير المالية في إحصاءات مالية الحكومة حسب مستوى التعليم لحساب مؤشر المستوى التعليمي المحدد. في الميزانية القائمة على البرامج، تكون هذه النفقات منفصلة في البرامج. [ملاحظة: تُدرج النفقات الرأسمالية أو الإنمائية أو الاستثمار في الأصول غير المالية ضمن المستفيد "المجتمع كله" في حال تعذّر تصنيفها حسب مستوى التعليم]. [ملاحظة: النفقات المتصلة بالبحوث الأساسية والإدارة ووضع السياسات والاستراتيجيات والأنظمة ليست مصنفة حسب المستوى التعليمي، ويبلغ عنها في المجموع فقط (تصنيف وظائف الحكومة 70140)، ولا تُنسب إلى بُعدٍ محدّد. وهي تعتبر ضمن نفقات "التطوير المؤسسي والدعم الإداري" لمواصلة تقديم الوزارات للخدمات العامة].

الأبعاد	المؤشرات	شرح المؤشرات
ب2 الصحة والتغذية	1.2 الخدمات المقدمة للمرضى الخارجيين (من ضمنها الرعاية في المؤسسات)	النفقات على الخدمات الطبية العامة (تصنيف وظائف الحكومة 70721) أو الخدمات الطبية المتخصصة (تصنيف وظائف الحكومة 70722) أو خدمات طب الأسنان (تصنيف وظائف الحكومة 70723) أو الخدمات شبه الطبية (تصنيف وظائف الحكومة 70724) أو البرامج ذات الصلة بالميزانية القائمة على البرامج، التي يقدمها الممارسون والمساعدون في الطب وطب الأسنان والخدمات شبه الطبية إلى المرضى الخارجيين. تشمل النفقات الجارية الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للخدمات الطبية العامة التي تقدمها العيادات العامة وممارسو المهن الطبية العامة والعيادات الطبية المتخصصة والأطباء المتخصصون وأطباء الأسنان والمساعدون الطبيون حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية لتقديم خدمات للمرضى الخارجيين حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج.
	2.2 خدمات المستشفيات للمرضى الداخليين	النفقات على الخدمات المقدمة للمرضى نزلاء المستشفيات العامة (تصنيف وظائف الحكومة 70731) أو المستشفيات المتخصصة (تصنيف وظائف الحكومة 70732) أو خدمات التمريض أو خدمات النقاهة في المنازل (تصنيف وظائف الحكومة 70734) أو البرامج ذات الصلة في نُظُم الميزانية القائمة على البرامج. وتشمل الرعاية النهارية في المستشفى والعلاج المنزلي ودُور رعاية الأشخاص المصابين بأمراض لا شفاء منها. وتجدر الإشارة إلى أن خدمات التمريض والنقاهة في المنازل (تصنيف وظائف الحكومة 70734) مغطاة في المؤسسات التي تخدم المسنين حيث المراقبة الطبية أساسية ومراكز إعادة التأهيل التي توفر الرعاية الصحية والعلاج التأهيلي للمرضى الداخليين وحيث الهدف هو علاج المرضى بدلاً من توفير دعم طويل الأجل. وتشمل النفقات الجارية الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للمستشفيات بشكل عام، بالإضافة إلى الخدمات الطبية المتخصصة حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية لتقديم خدمات للمرضى الداخليين حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. [ملاحظة: المراكز الطبية التي لا تخضع لإشراف مباشر من طبيب مؤهل، بما في ذلك مراكز الأمومة، ليست مشمولة في تصنيف وظائف الحكومة 70731 و70732. وهي مدرجة في مؤشر "الرعاية الصحة الإنجابية"، حسب تصنيف وظائف الحكومة 70733]. [ملاحظة: لا يشمل المؤشر المرافق من قبيل المستشفيات الميدانية العسكرية (تصنيف وظائف الحكومة 7021) وأقسام الجراحة والعيادات والمستوصفات المخصصة حصراً لرعاية المرضى الخارجيين (تصنيف وظائف الحكومة 7072)]. [ملاحظة: لا يشمل هذا المؤشر الإنفاق على مؤسسات ذوي الإعاقة ومراكز إعادة التأهيل التي تقدم دعماً طويل الأجل (تصنيف وظائف الحكومة 71012) أو دُور إيواء المتقاعدين المسنين]. [(تصنيف وظائف الحكومة 71020). ولا يشمل المدفوعات للمرضى بسبب فقدان الدخل الناجم عن الإقامة في المستشفيات لتلقي العلاج (تصنيف وظائف الحكومة 71011). فهذه البنود مشمولة في بُعد الحماية الاجتماعية].

الأبعاد	المؤشرات	شرح المؤشرات
	3.2 الرعاية في مجال الصحة الإنجابية	النفقات على الخدمات التي تقدمها المراكز الطبية ومراكز الأمومة (تصنيف وظائف الحكومة 70733) أو البرامج ذات الصلة في نُظم الميزانية القائمة على البرامج. وتشمل النفقات الجارية الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للخدمات المقدمة في المراكز الطبية ومراكز الأمومة، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية لتقديم الخدمات في المراكز الطبية ومراكز الأمومة، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج.
	4.2 التمييز ضد المرأة والعنف على أساس نوع الجنس	النفقات لإنهاء التمييز والعنف الجسدي والجنسي والنفسي ضد النساء والفتيات، بما في ذلك جميع الممارسات الضارة من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، المحددة وفق برامج معينة في نظم الميزانية القائمة على البرامج. وهذا الرمز غير متوفر في إحصاءات مالية الحكومة، وينبغي تصميمه لحساب هذا المؤشر. [ملاحظة: العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس هو أي فعل يُرتكب ضد إرادة شخص ما ويستند إلى الأعراف المتعلقة بالجنسين وعلاقات القوة غير المتكافئة. وهو يشمل التهديد باستخدام العنف والإكراه. ويمكن أن يكون جسدياً أو عاطفياً أو نفسياً أو جنسياً ويمكن أن يتخذ شكل الحرمان من الموارد أو من الحصول على الخدمات. وهو يُلحق الأذى بالنساء والفتيات والرجال والفتيان (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)].
	5.2 خدمات الصحة العامة	النفقات على توفير خدمات الصحة العامة التي تقدمها فرق خاصة لعملاء يكون معظمهم في صحة جيدة، سواء في أماكن العمل أو المدارس أو سياقات أخرى غير طبية (تصنيف وظائف الحكومة 70740) أو البرامج ذات الصلة في نُظم الميزانية القائمة على البرامج. تشمل النفقات الجارية الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو دعم خدمات مثل عمليات بنك الدم (السحب والمعالجة والتخزين والشحن) والكشف عن الأمراض (السرطان والسل والأمراض التناسلية) والوقاية (التحصين والتلقيح) والرصد (تغذية الرُضَّع وصحة الطفل) وجمع البيانات عن الأوبئة، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتدرج فيها برامج التغذية للتلاميذ. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية لتقديم خدمات الصحة العامة حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج.
	6.2 النفقات على الأدوية والمنتجات والأجهزة والمعدات الطبية	النفقات على هذا المؤشر مخصصة للاستهلاك أو الاستخدام خارج المرافق أو المؤسسات الصحية. وتشمل النفقات توفير الأدوية والأطراف الاصطناعية والأجهزة والمعدات الطبية وغير ذلك من المنتجات الصحية التي يمكن أن يحصل عليها الأفراد أو الأسر بوصفة طبية أو بدونها من الكيميائيين أو الصيادلة أو موردي المعدات الطبية (المستحضرات الصيدلانية – تصنيف وظائف الحكومة 70711؛ منتجات طبية أخرى – تصنيف وظائف الحكومة 70712؛ أجهزة ومعدات علاجية – تصنيف وظائف الحكومة 70713) أو البرامج ذات الصلة في نُظم الميزانية القائمة على البرامج. وتشمل النفقات الجارية الإدارة أو التشغيل أو دعم توفير المنتجات الصيدلانية، وغيرها من المنتجات الطبية والأجهزة والمعدات العلاجية، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية المتصلة بتصنيف وظائف الحكومة 7071 أو البرامج.

الأبعاد	المؤشرات	شرح المؤشرات
	7.2 البحوث والتكنولوجيا المتصلة بالصحة والتغذية	النفقات على البحوث والتطوير التجريبي واستخدام التكنولوجيا المتصلة بالصحة والتغذية (حسب تصنيف وظائف الحكومة 70750) أو البرامج ذات الصلة في نظم الميزانية القائمة على البرامج. وتشمل النفقات الجارية إدارة وتشغيل الوكالات الحكومية العاملة في البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الصحة، وتوفير المنح والإعانات لدعم البحوث التطبيقية وعمليات التطوير التجريبي في المجال الصحي التي تضطلع بها الهيئات غير الحكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية المتصلة بتصنيف وظائف الحكومة أو البرامج فيما يتعلق بالبحوث واستخدام التكنولوجيا المتصلة بالصحة والتغذية. [ملاحظة: لا يشمل هذا المؤشر النفقات على البحوث الأساسية (70140)، التي تندرج ضمن "التطوير المؤسسي والدعم الإداري"].
	ملاحظات توضيحية إضافية حول مؤشرات الصحة، تنطبق على جميع المؤشرات	النفقات المتعلقة بالإدارة أو التشغيل أو دعم أنشطة من قبيل وضع السياسات والخطط والبرامج والميزانيات وإدارتها وتنسيقها ورصدها؛ إعداد وإنفاذ التشريعات والمعايير لتقديم الخدمات الصحية، بما في ذلك إعطاء تراخيص للمؤسسات الطبية والموظفين والمساعدين الطبيين؛ عملية إنتاج ونشر المعلومات العامة والوثائق الفنية والإحصاءات المتعلقة بالصحة، غير مصنفة حسب مؤشر محدد، ويبلغ عنها في المجموع فقط (تصنيف وظائف الحكومة 70760). وينبغي فصل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية أو الاستثمار في الأصول غير المالية في إحصاءات مالية الحكومة لحساب المؤشرات المحددة. في الميزانية القائمة على البرامج، تكون هذه النفقات منفصلة في البرامج. [ملاحظة: تُدرج النفقات الإنمائية أو الاستثمار في الأصول غير المالية ضمن المستفيد "المجتمع كله" في حال تعذر تصنيفها حسب مستوى التعليم]. [ملاحظة: تُدرج النفقات على البحوث الأساسية المتصلة بالصحة في المجموع فقط (تصنيف وظائف الحكومة 70140)، الذي لا يُعزى إلى بُعدٍ محدد. وهي تُعتبر ضمن نفقات "التطوير المؤسسي والدعم الإداري" لمواصلة تقديم الوزارات للخدمات العامة].
ب3 الإسكان والمرافق المجتمعية	1.3 الإسكان	النفقات على تطوير الإسكان (تصنيف وظائف الحكومة 70610) أو البرامج ذات الصلة في نظم الميزانية القائمة على البرامج. تشمل النفقات الجارية إدارة شؤون وخدمات المجمعات السكنية وتعزيز أنشطة المجمعات السكنية ورصدها وتقييمها وتطوير معايير السكن وتنظيمها وتشمل أيضا إزالة العشوائيات في إطار توفير السكن واقتناء الأراضي اللازمة لبناء المساكن وإنتاج ونشر المعلومات والإحصاءات، حسب تصنيف وظائف الحكومة 70610 أو البرامج. [ملاحظة: يشمل بُعد الحماية الاجتماعية استحقاقات الإسكان ضمن الحماية الاجتماعية (تصنيف وظائف الحكومة 71060)]. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية المتصلة بالمجمعات السكنية، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. [ملاحظة: يجب التمييز في النفقات الجارية والرأسمالية بين المنح والإعانات لدعم التوسع أو التحسين أو صيانة مجموع المساكن].

الأبعاد	المؤشرات	شرح المؤشرات
	2.3 شبكة الإمداد بالمياه وخزانات المياه	النفقات على البنى الأساسية والخدمات التي تتيح الوصول إلى شبكة الإمداد بالمياه، حسب تصنيف وظائف الحكومة 70630، أو البرامج ذات الصلة في نُظُم الميزانية القائمة على البرامج. وتشمل نقل المياه وتوزيعها، وبناء السدود والخزانات. وتشمل النفقات الجارية إدارة الإمداد بالمياه وإنتاج ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بإمدادات المياه، وتقييم احتياجات المستقبل وما إلى ذلك حسب (تصنيف وظائف الحكومة 70630) أو البرامج. تشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية تشييد أو تشغيل شبكات مياه غير قائمة على المؤسسات، بما في ذلك السدود والخزانات، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. [ملاحظة: يجب التمييز في النفقات الجارية والرأسمالية بين المنح والإعانات لدعم تشغيل شبكات المياه أو بنائها، أو صيانتها، أو تحسينها].
	3.3 نوعية الإمداد بالمياه	النفقات على تنقية المياه بهدف الإمداد بها، وتحلية مياه البحر/المياه الجوفية في محطات معالجة المياه في حالة نظم الميزانية القائمة على البرامج. في إحصاءات مالية الحكومة، هذا المؤشر هو جزء من تصنيف وظائف الحكومة 70630، الذي ينبغي تفصيله لتحديد النفقات على نوعية الإمداد بالمياه.
	4.3 التنقل الحضري	النفقات على التشييد وإصلاح الهياكل الأساسية العامة التي تمكِّن من التنقل اليومي للعمل والتعليم والتسوق والترفيه، بطريقة آمنة وسريعة ومريحة، في الوقت المناسب وبأقل كلفة، حسب تصنيف وظائف الحكومة 70451 أو البرامج ذات الصلة في نُظُم الميزانية القائمة على البرامج. تشمل النفقات الحالية، حسب تصنيف وظائف الحكومة 70451 أو البرامج ذات الصلة، ما يلي: • إدارة الشؤون والخدمات المتعلقة بتشغيل واستخدام وبناء وصيانة نُظُم ومرافق النقل البري (الطرق والجسور والأنفاق ومواقف السيارات ومحطات الحافلات وما إلى ذلك)؛ • الإشراف على مستخدمي الطرق (الترخيص للمركبات والسائقين والتفتيش لضمان سلامة المركبات وتحديد مواصفات الحجم والحمولة في النقل البري للركاب والبضائع وتنظيم ساعات عمل سائقي الحافلات والشاحنات وما إلى ذلك) وعمليات نظام النقل البري (منْح الامتيازات والموافقة على تعريفات الشحن وثمن تذاكر الركاب وتحديد توقيت الخدمات وتواترها) وشق الطرق وصيانتها؛ • إنتاج ونشر المعلومات العامة والوثائق الفنية والإحصاءات المتعلقة بعمليات نُظُم النقل البري وأنشطة شق الطرق. تشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية إنشاء أو تشغيل أو تحسين نُظُم ومرافق النقل البري غير القائمة على المؤسسات، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. [ملاحظة: يجب التمييز في النفقات الجارية والرأسمالية بين المنح والإعانات لدعم تشغيل نُظُم ومرافق النقل البري أو بنائها، أو صيانتها، أو تحسينها].

الأبعاد	المؤشرات	شرح المؤشرات
	5.3 ربط الطرق الريفية	النفقات على البنى الأساسية العامة التي تربط المناطق الريفية بمناطق ريفية أخرى أو حضرية، كما ورد في برامج ضمن نُظم الميزانية القائمة على البرامج. لا يتوفر في إحصاءات مالية الحكومة رمز مستقل لربط الطرق الريفية. رمز النقل البري هو 70451 ويجب تفصيله لاستخلاص نظم ومرافق النقل البري في الأرياف.
	6.3 إنارة الشوارع	النفقات على تركيب الإضاءة في الشوارع وإدارتها حسب تصنيف وظائف الحكومة 70640 أو البرامج في نُظم الميزانية القائمة على البرامج. تشمل النفقات الجارية إدارة وإنارة الشوارع والطرق (غير الطرق السريعة) ووضع معايير لإنارة الشوارع، حسب تصنيفات وظائف الحكومة أو البرامج. تشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية تركيب وتشغيل وصيانة وتحسين إضاءة الشوارع والطرق (غير الطرق السريعة)، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج.
	7.3 التنمية المجتمعية	النفقات على التنمية المجتمعية، حسب تصنيف وظائف الحكومة 70620 أو البرامج في نظم الميزانية القائمة على البرامج. تشمل النفقات الجارية إدارة شؤون وخدمات التنمية المجتمعية وإدارة قوانين التنظيم العمراني وأنظمة البناء واستخدام الأراضي وإنتاج ونشر المعلومات العامة والوثائق الفنية والإحصاءات عن شؤون وخدمات التنمية المجتمعية حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية التخطيط لمجتمعات جديدة أو إعادة تأهيل المجتمعات القائمة والتخطيط لتحسين وتطوير المرافق الإسكانية والصناعية والصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية والمرافق العامة للمجتمعات المحلية وتشمل كذلك إعداد خطط لتمويل التطوير المقرر، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج.
	8.3 البحوث حول الإسكان والمرافق المجتمعية	النفقات على البحوث والتنمية التجريبية في مجال الإسكان والمرافق المجتمعية، حسب تصنيف وظائف الحكومة 70650 أو البرامج في نظم الميزانية القائمة على البرامج. تشمل النفقات الجارية إدارة وتشغيل الوكالات الحكومية العاملة في البحوث التطبيقية والتنمية التجريبية المتعلقة بالإسكان والمرافق المجتمعية والمِنح والإعانات لدعم البحث التطبيقي والتطوير التجريبي في مجال الإسكان والمرافق المجتمعية التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات (تصنيف وظائف الحكومة 70650) أو البرامج. ولهذا المؤشر الإضافة نفسها إلى البحث والتطوير في مجال النقل (التصنيف 70485) أو البرامج ذات الصلة. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية في البحوث التطبيقية، والتنمية التجريبية، واستخدام التكنولوجيا لتحسين الإسكان والمرافق المجتمعية، والنقل، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. [ملاحظة: لا يشمل هذا المؤشر النفقات على البحوث الأساسية (70140)، التي تندرج ضمن "التطوير المؤسسي والدعم الإداري"].

الأبعاد	المؤشرات	شرح المؤشرات
	ملاحظات إيضاحية إضافية بشأن السكن والمرافق المجتمعية	تشمل النفقات إدارة أو تشغيل أو دعم الأنشطة من قبيل وضع السياسات والبرامج والميزانيات المتعلقة بالإسكان والمرافق المجتمعية وإدارتها وتنسيقها ورصدها وإعداد وإنفاذ التشريعات والمعايير المتعلقة بالإسكان والمرافق المجتمعية وإنتاج المعلومات العامة ونشرها والوثائق الفنية والإحصاءات المتعلقة بالإسكان والمرافق العامة (تصنيف وظائف الحكومة 70660). [ملاحظة: تُدرج النفقات على البحوث الأساسية المتصلة بالإسكان والمرافق المجتمعية في المجموع فقط (تصنيف وظائف الحكومة 70140)، الذي لا يُعزى إلى بُعدٍ محدد. وهي تُعتبر ضمن نفقات "التطوير المؤسسي والدعم الإداري" لمواصلة تقديم الوزارات للخدمات العامة].
ب4 التدخلات في سوق العمل وبرامج إيجاد فرص عمل	1.4 الحوافز لتشجيع عمل المرأة	النفقات على الحوافز لتشجيع عمل المرأة غير مذكورة بشكل محدّد في الرموز ذات الصلة بتصنيف وظائف الحكومة، بل مجمّعة ضمن "عملية تشغيل أو دعم البرامج أو الخطط العامة لتيسير تنقّل اليد العاملة والحد من التمييز على أساس الجنس والعرق والسن وغير ذلك، للحد من معدل البطالة في المناطق المتعثرة أو المتخلفة، وتشجيع تشغيل الفئات المحرومة أو الفئات الأخرى التي ترتفع في صفوفها معدلات البطالة؛ تحفيز تبادل اليد العاملة؛ اعتماد أو دعم التحكيم والوساطة"، بموجب التصنيف 70412. وهناك حاجة إلى تفصيل الرمز 70412 لوضع المؤشر المتعلق بالحوافز لتشجيع عمل المرأة. بالنسبة إلى البلدان حيث الميزانية قائمة على برامج، يمكن وضع المؤشر باستخدام البرامج ذات الصلة.
	2.4 التدريب وتحسين المهارات بما في ذلك في مجال التكنولوجيا (أثناء العمل)	النفقات على مبادرات التدريب وتحسين المهارات أثناء العمل غير مذكورة على وجه التحديد في رموز تصنيف وظائف الحكومة، بل مجمّعة ضمن "عملية تشغيل أو دعم البرامج أو الخطط العامة لتيسير تنقّل اليد العاملة والحد من التمييز على أساس الجنس والعرق والسن وغير ذلك، للحد من معدل البطالة في المناطق المتعثرة أو المتخلفة وتشجيع تشغيل الفئات المحرومة أو الفئات الأخرى التي تتسم بارتفاع معدلات البطالة وتحفيز تبادل اليد العاملة واعتماد أو دعم التحكيم والوساطة"، بموجب التصنيف 70412. وهناك حاجة إلى تفصيل الرمز 70412 لوضع المؤشر المحدد. بالنسبة إلى البلدان حيث الميزانية قائمة على برامج، يمكن وضع المؤشر باستخدام برامج التدريب وتحسين المهارات ذات الصلة.
	3.4 المنح والحوافز للمؤسسات الخاصة/الشركات الناشئة لإيجاد فرص عمل	تشمل النفقات المنح والإعانات لتعزيز سياسات وبرامج العمل العامة، لإيجاد فرص عمل في القطاع الخاص. لا يتضمن تصنيف وظائف الحكومة رمزاً محدداً لهذا المؤشر. وهي مدرجة ضمن الرمز 70412. وهناك حاجة إلى تفصيل الرمز 70412 لوضع المؤشر المطلوب. بالنسبة إلى البلدان حيث الميزانية قائمة على برامج، يمكن وضع المؤشر باستخدام البرامج ذات الصلة.
	4.4 برامج إيجاد فرص عمل	تشمل النفقات المنح والإعانات لتعزيز سياسات وبرامج العمل العامة، لإيجاد فرص عمل في القطاع الخاص. لا يتضمن تصنيف وظائف الحكومة رمزاً محددا لهذا المؤشر. وهي مدرجة ضمن الرمز 70412. وهناك حاجة إلى تفصيل الرمز 70412 لوضع المؤشر المطلوب.

الأبعاد	المؤشرات	شرح المؤشرات
	5.4 البحوث المتعلقة بالعمل	النفقات على البحوث والتنمية التجريبية في مجال مبادرات سوق العمل، حسب تصنيف وظائف الحكومة 70481 أو البرامج ذات الصلة في نُظم الميزانية القائمة على البرامج. [ملاحظة: ينبغي تفصيل التصنيف 70481 للتمييز بين دعم البحوث في مجالات الشؤون الاقتصادية والتجارية والعمالية]. تشمل النفقات الجارية بشأن البحوث المتعلقة بالعمل إدارة وتشغيل الوكالات الحكومية المشاركة في البحوث التطبيقية والتنمية التجريبية في مجال العمل والمنح والإعانات لدعم البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال العمل التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. تشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية في البحوث التطبيقية، والتنمية التجريبية، واستخدام التكنولوجيا في مجال العمل، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. [ملاحظة: لا يشمل هذا المؤشر النفقات على البحوث الأساسية (70140)، التي تندرج ضمن "التطوير المؤسسي والدعم الإداري"].
	ملاحظات إيضاحية إضافية بشأن التدخلات في سوق العمل وتوفير فرص عمل	النفقات على إدارة شؤون وخدمات العمل العامة؛ وضع سياسات عمل عامة وإنفاذها؛ الإشراف على ظروف العمل وتنظيمها (ساعات العمل والأجور والسلامة وما إلى ذلك)؛ الاتصال فيما بين مختلف فروع الحكومة وبين الحكومة والمؤسسات الصناعية والتجارية والمنظمات العمالية هي من ضمن التصنيف 70412. وتشمل أيضا إنتاج ونشر المعلومات العامة، والوثائق الفنية، والإحصاءات عن الشؤون والخدمات في مجال العمل. ويبلغ عن هذه النفقات، في حال عدم تصنيفها، ضمن "التنمية المؤسسية الدعم الإداري". [ملاحظة: تُدرج النفقات على البحوث الأساسية المتصلة بتدخلات سوق العمل وإيجاد فرص عمل في المجموع فقط (تصنيف وظائف الحكومة 70140)، الذي لا يُعزى إلى بُعدٍ محدد. وهي تعتبر ضمن نفقات "التطوير المؤسسي والدعم الإداري" لمواصلة تقديم الوزارات للخدمات العامة].
ب5 الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي	1.5 الدعم من أجل الحصول على حد أدنى من الدخل، والإسكان، والأمن الغذائي	تشمل النفقات الاستحقاقات النقدية والعينية وإدارة الحماية الاجتماعية وتفعيلها: الخطط حسب تصنيف وظائف الحكومة 71011 (المرض)، 71012 (الإعاقة)، 71020 (التقدم في السن)، 71030 (الناجون)، 71060 (الإسكان)، 71070 (الإقصاء الاجتماعي – مثل الأشخاص المعوزين وذوي الدخل المنخفض والمهاجرين والسكان الأصليين واللاجئين ومتعاطي الكحول والمخدرات وضحايا العنف الجرمي وما إلى ذلك) أو حسب البرامج في نُظم الميزانية القائمة على البرامج. [ملاحظة: تستند إحصاءات مالية الحكومة ومهام الحماية الاجتماعية وتعاريفها إلى النظام الأوروبي لإحصاءات الحماية الاجتماعية المتكاملة للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي]. [الحماية الاجتماعية للأطفال والعاطلين عن العمل مشمولة في مؤشرات منفصلة].
	2.5 إعانات البطالة	توفير الحماية الاجتماعية بشكل إعانات نقدية وعينية للأشخاص القادرين على العمل، والمستعدين له لكن غير القادرين على الحصول على وظيفة مناسبة، حسب تصنيف وظائف الحكومة 71050 أو البرامج في نظم الميزانية القائمة على البرامج.

الأبعاد	المؤشرات	شرح المؤشرات
	3.5 توفير الدعم للأسرة والطفل، بما في ذلك استحقاقات الأمومة	النفقات على نظم الحماية الاجتماعية لدعم الأسر المعيشية التي لديها أطفال معالين والإعانات النقدية مثل استحقاقات الأمومة ومنح الولادة وإعانات إجازة الوالدين وبدلات إعالة الأسرة أو الأطفال وغير ذلك من المبالغ المدفوعة دورياً أو المقطوعة لدعم الأسر ومساعدتها على تغطية تكاليف احتياجات محددة، والإعانات العينية، مثل المأوى والطعام للأطفال في سن ما قبل الدراسة وضمان حصول الأطفال على التغذية والتعليم والرعاية، حسب تصنيف وظائف الحكومة 71040 أو البرامج في نُظم الميزانية القائمة على البرامج.
	4.5 الإعانات المقدمة لمصنعي الأغذية	الإعانات المقدمة لمصنعي الأغذية عند بيع المنتجات بأسعار مدعومة (مثل الخبز). الرمز في تصنيف وظائف الحكومة غير محدّد. يحتاج المؤشر إلى بيانات من الوزارة المختصة أو السلطة المسؤولة.
	5.5 إعانات الوقود (النفط والغاز)	تشمل النفقات المنح والإعانات لقطاع النفط والغاز عند بيع النفط والغاز بأسعار مدعومة للمستهلكين حسب تصنيف وظائف الحكومة 70432 أو البرامج في نُظم الميزانية القائمة على البرامج. وينبغي تفصيل تصنيف وظائف الحكومة 70432 لمعرفة قيمة المِنح والإعانات فقط. ينبغي تأمين البيانات من الوزارة المختصة أو السلطة المسؤولة.
	6.5 إعانات الكهرباء	النفقات المتصلة بالمنح والإعانات لدعم الإمداد بالكهرباء، بما في ذلك نفقات تشييد السدود والأشغال الأخرى، المصممة في المقام الأول لتوفير الكهرباء، حسب تصنيف وظائف الحكومة 70435 أو البرامج في نُظم الميزانية القائمة على البرامج. وينبغي تفصيل تصنيف وظائف الحكومة 70435 لتحديد المنح والإعانات فقط. ينبغي تأمين البيانات من الوزارة المختصة أو السلطة المسؤولة.
	7.5 الإعانات وغيرها من أشكال دعم المزارعين	تغطي النفقات التعويضات والمنح والإعانات المقدمة للمزارعين في سياق الأنشطة الزراعية، بما في ذلك المدفوعات اللازمة للحد من إنتاج محاصيل معينة أو تشجيعها، أو للسماح ببقاء الأراضي غير مزروعة وتثبيت أسعار المزارع والإيرادات الزراعية أو تحسينها وتشغيل أو دعم الخدمات الإرشادية أو البيطرية للمزارعين وخدمات مكافحة الآفات ومراقبة المحاصيل وتصنيفها. وتشمل أيضا إدارة الشؤون والخدمات الزراعية. تصنيف وظائف الحكومة 70421 أو البرامج في نُظم الميزانية القائمة على البرامج.
	8.5 البحوث في مجال الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي	تشمل النفقات إدارة وتشغيل الوكالات الحكومية العاملة في البحوث التطبيقية والتنمية التجريبية المتعلقة بالحماية الاجتماعية؛ والمِنح والإعانات لدعم البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي فيما يتعلّق ببرامج الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي (الوصول والإتاحة) التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات، حسب تصنيف وظائف الحكومة 71080 أو البرامج ذات الصلة في نُظم الميزانية القائمة على البرامج. تشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية في البحوث التطبيقية، والتنمية التجريبية، واستخدام التكنولوجيا لتحسين الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. [ملاحظة: لا يشمل هذا المؤشر النفقات على البحوث الأساسي (70140)، التي تندرج ضمن "التطوير المؤسسي والدعم الإداري"].

الأبعاد	المؤشرات	شرح المؤشرات
	9.5 مجموعات أخرى من السلع والخدمات محددة على مستوى البلد	يحددها كل بلد في حال لم تشملها المؤشرات المذكورة أعلاه.
	ملاحظات إيضاحية إضافية بشأن الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي	النفقات المتعلقة بالإدارة أو التشغيل أو دعم أنشطة من قبيل وضع سياسات الحماية الاجتماعية والخطط والبرامج والميزانيات وإدارتها وتنسيقها ورصدها وإعداد وإنفاذ التشريعات والمعايير المتعلقة بتوفير الحماية الاجتماعية وإنتاج ونشر المعلومات العامة والوثائق الفنية والإحصاءات عن الحماية الاجتماعية حسب تصنيف وظائف الحكومة 71090 أو البرامج ذات الصلة. ويبلغ عن هذه النفقات، في حال عدم تصنيفها، ضمن "التنمية المؤسسية والدعم الإداري". [ملاحظة: تدرج النفقات على البحوث الأساسية المتصلة بالحماية الاجتماعية والأمن الغذائي في المجموع فقط (تصنيف وظائف الحكومة 70140)، الذي لا يُعزى إلى بُعد محدد. وهي تعتبر ضمن نفقات "التطوير المؤسسي والدعم الإداري" لمواصلة تقديم الوزارات للخدمات العامة].
ب6 الفن والثقافة والرياضة	1.6 المرافق والمناسبات الثقافية	النفقات على الخدمات الثقافية (التصنيف 70820) والدينية وغير ذلك من الخدمات المجتمعية (التصنيف 70840) أو البرامج ذات الصلة في إطار نُظم الميزانية القائمة على البرامج. تشمل النفقات الجارية تقديم الخدمات الثقافية والدينية؛ وإدارة الشؤون الثقافية؛ والإشراف على المرافق الثقافية وتنظيمها؛ وتشغيل أو دعم مرافق الأنشطة الثقافية والدينية (المكتبات والمتاحف والمعارض الفنية والمسارح وقاعات المعارض والآثار والمساجد والكنائس) وتنظيم أو تنشيط أو دعم المناسبات الثقافية (الحفلات الموسيقية والإنتاج المسرحي وإنتاج الأفلام والبرامج الفنية إلخ.). وتشمل توفير المرافق للخدمات الدينية والخدمات المجتمعية الأخرى، بما في ذلك دعم تنظيمها وتنشيطها حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. [ملاحظة: ينبغي أن تُفصَل النفقات على المِنح والإعانات لدعم فرادى الفنانين عن التصنيف 70820 إذ يغطيها المؤشر 6.2]. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية لدعم المرافق والمناسبات الثقافية، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج.
	2.6 تشجيع الأفراد والمنظمات في المجالات الفنية والثقافية	تشمل النفقات المنح والإعانات لدعم الفنانين والكتاب والمصممين والملحنين وغيرهم ممن يعملون في مجال الفن أو دعم المنظمات العاملة على تشجيع الأنشطة الثقافية. وهي جزء من التصنيف 70820 ويجب فصلها للتوصل إلى المؤشر 6.2. وفي حالة نُظم الميزانية القائمة على البرامج، يجب تحديد برامج معيّنة للتوصل إلى هذا المؤشر.

الأبعاد	المؤشرات	شرح المؤشرات
	3.6 المرافق والخدمات الرياضية	النفقات على الخدمات الترفيهية والرياضية، بما في ذلك مرافق المتفرجين؛ وتمثيل الفرق على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المحلي في المناسبات الرياضية، حسب التصنيف 70810 أو البرامج ذات الصلة في نظم الميزانية القائمة على البرامج. تشمل النفقات الجارية تقديم الخدمات الرياضية والترفيهية وإدارة الشؤون الرياضية والترفيهية والإشراف على المرافق الرياضية وتنظيمها وتنشيط أو دعم المرافق للمساعي أو الأحداث الرياضية النشطة (الملاعب الرياضية وملاعب التنس إلخ.) وتنشيط أو دعم المرافق للمساعي أو الأحداث الرياضية غير النشطة (الأماكن المجهزة خصيصاً للعب الورق وألعاب الطاولة إلخ.) وتنشيط أو دعم المرافق للمساعي الترفيهية (الحدائق، والشواطئ، وأحواض السباحة، إلخ.)، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. [ملاحظة: ينبغي أن تُفصَل النفقات على المِنح والإعانات لدعم الفرق والمتنافسين أو اللاعبين عن التصنيف 70810 إذ يغطيها المؤشر 6.4]. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية لدعم المرافق والخدمات الرياضية، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج.
	4.6 تشجيع الرياضيين والفرق	تشمل النفقات المنح والإعانات لدعم الفرق أو فرادى المتنافسين أو اللاعبين. وهي جزء من التصنيف 70810 ويجب فصلها للتوصل إلى المؤشر 6.4. وفي حالة نُظم الميزانية القائمة على البرامج، يجب تحديد برامج معيّنة للتوصل إلى هذا المؤشر.
	5.6 البحوث للنهوض بالرياضة والثقافة والفنون	النفقات على البحث والتطوير في مجال الفنون والثقافة والرياضة، حسب تصنيف وظائف الحكومة 70850 أو البرامج ذات الصلة في نُظم الميزانية القائمة على البرامج. تشمل النفقات الجارية إدارة وتشغيل الوكالات الحكومية العاملة في البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الفنون والثقافة والرياضة وتوفير المنح والإعانات لدعم البحوث التطبيقية وعمليات التطوير التجريبي في مجال الفنون والثقافة والرياضة التي تضطلع بها الهيئات غير الحكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية في البحوث التطبيقية والتنمية التجريبية واستخدام التكنولوجيا ذات الصلة بالفنون والثقافة والرياضة، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. [ملاحظة: لا يشمل هذا المؤشر النفقات على البحوث الأساسية (70140)، التي تندرج ضمن "التطوير المؤسسي والدعم الإداري"].
	ملاحظات إيضاحية بشأن الفنون والثقافة والرياضة	النفقات على الإدارة أو التشغيل أو دعم البرامج المتعلقة بالفنون والثقافة والرياضة التي لا يغطيها مؤشر محدد، حسب التصنيف 70860، أو نُظم الميزانية القائمة على البرامج، يبلغ عنها ضمن التنمية المؤسسية والدعم الإداري. [ملاحظة: تدرج النفقات على البحوث الأساسية المتصلة بالفنون والثقافة والرياضة في المجموع فقط (تصنيف وظائف الحكومة 70140)، الذي لا يعزى إلى بعد محدد. وهي تعتبر ضمن نفقات "التطوير المؤسسي والدعم الإداري" لمواصلة تقديم الوزارات للخدمات العامة].

الأبعاد	المؤشرات	شرح المؤشرات
ب7 حماية البيئة	1.7 إدارة النفايات الصلبة	تشمل النفقات إدارة النفايات (تصنيف وظائف الحكومة 70510) أو البرامج ذات الصلة في نظم الميزانية القائمة على البرامج. وتشمل النفقات الجارية إدارة نظم جمع النفايات الصلبة ومعالجتها والتخلص منها أو الإشراف عليها أو متابعتها أو تشغيلها أو دعمها حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية المتصلة بإدارة النفايات الصلبة حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. [ملاحظة: يجب التمييز في النفقات الجارية والرأسمالية بين المنح والإعانات لدعم تشغيل نظم إدارة النفايات الصلبة أو إنشائها أو صيانتها أو تحسينها].
	2.7 مرافق إدارة ومعالجة مياه الصرف الصحي	النفقات على شبكة مياه المجاري ومعالجة مياه الصرف الصحي حسب تصنيف وظائف الحكومة 70520 أو البرامج ذات الصلة في نظم الميزانية القائمة على البرامج. وتشمل النفقات الجارية إدارة شبكة المجاري ومعالجة مياه الصرف الصحي أو الإشراف عليها أو متابعتها أو تشغيلها أو دعمها حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية المتصلة بشبكة المجاري ومعالجة مياه الصرف الصحي حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. [ملاحظة: يجب التمييز في النفقات الجارية والرأسمالية بين المنح والإعانات لدعم تشغيل شبكة المجاري ومعالجة مياه الصرف الصحي أو إنشائها، أو صيانتها، أو تحسينها].
	3.7 الحوافز لإمدادات الطاقة المتجددة (الطاقة الكهرمائية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة الكتلة الأحيائية)	النفقات على الإمداد بالطاقة المتجددة، حسب تصنيف وظائف الحكومة 70436 أو البرامج ذات الصلة في نظم الميزانية القائمة على البرامج. تشمل النفقات الجارية إدارة شؤون وخدمات الطاقة غير الكهربائية ذات الصلة بإنتاج وتوزيع واستخدام الحرارة بشكل بخار أو مياه ساخنة، أو هواء ساخن، فضلاً عن إنتاج ونشر المعلومات العامة والوثائق الفنية والإحصاءات عن مدى توفر الطاقة غير الكهربائية وإنتاجها واستخدامها، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. وتشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية لتشجيع استخدام الطاقة غير الكهربائية الريحية أو الشمسية، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج ذات الصلة. [ملاحظة: يجب التمييز في النفقات الجارية والرأسمالية بين المنح والإعانات لتشجيع استخدام الطاقة غير الكهربائية].

الأبعاد	المؤشرات	شرح المؤشرات
	4.7 حماية التنوع البيولوجي/مكافحة التصحر وتدهور الأراضي	النفقات المتعلقة بالغابات (التصنيف 70422)، والحد من التلوث (التصنيف 70530)، وحماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية (التصنيف 70540)، أو البرامج ذات الصلة في أنظمة الميزانية القائمة على البرامج. تشمل النفقات الجارية مهام الإدارة أو الإشراف أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للأنشطة (بما في ذلك الحملات وإنتاج المعلومات ونشرها) المتصلة بالحراجة، والحد من التلوث، وحماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. تشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية لدعم الأنشطة المتصلة بالتحريج والحد من التلوث وحماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج ذات الصلة. [ملاحظة: يجب التمييز في النفقات الجارية والرأسمالية بين المنح والإعانات لدعم أنشطة الحد من التلوث وحماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية].
	5.7 البحوث بشأن حماية البيئة	النفقات على البحث بشأن حماية البيئة، حسب تصنيف وظائف الحكومة 70550 أو البرامج ذات الصلة في نُظُم الميزانية القائمة على البرامج. تشمل النفقات الجارية إدارة وتشغيل الوكالات الحكومية العاملة في البحوث التطبيقية والتنمية التجريبية المتعلقة بحماية البيئة؛ والمِنح والإعانات لدعم البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال حماية البيئة التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات حسب تصنيف وظائف الحكومة 70550 أو البرامج ذات الصلة في نُظُم الميزانية القائمة على البرامج. تشمل النفقات الرأسمالية أو الإنمائية الاستثمار في الأصول غير المالية في البحوث التطبيقية، والتنمية التجريبية، واستخدام التكنولوجيا لتحسين حماية البيئة، حسب تصنيف وظائف الحكومة أو البرامج. [ملاحظة: لا يشمل هذا المؤشر النفقات على البحوث الأساسية (70140)، التي تندرج ضمن "التطوير المؤسسي والدعم الإداري"].
	ملاحظات إيضاحية إضافية متعلقة بحماية البيئة	النفقات على إدارة أو تنظيم أو مراقبة أو تشغيل أو دعم الأنشطة من قبيل وضع السياسات والبرامج والميزانيات لتشجيع حماية البيئة، وإدارتها وتنسيقها ورصدها؛ وإعداد وإنفاذ التشريعات والمعايير المتعلقة بحماية البيئة؛ وإنتاج ونشر المعلومات العامة، والوثائق الفنية، والإحصاءات عن حماية البيئة حسب تصنيف وظائف الحكومة 70560 أو البرامج ذات الصلة في نظم الميزانية القائمة على البرامج. [ملاحظة: تُدرج النفقات على البحوث الأساسية المتصلة بحماية البيئة في المجموع فقط (تصنيف وظائف الحكومة 70140)، الذي لا يُعزى إلى بُعدٍ محدد. وهي تعتبر ضمن نفقات "التطوير المؤسسي والدعم الإداري" لمواصلة تقديم الوزارات للخدمات العامة].

19-01210